جامعـة المنصــورة
كليــة التربية
–

التحكيـم العلمى الألكترونى للبحـوث فى كليات التربية

(الفلسفة– المشكلات– المتطلبات)

إعـداد
إيمان ياسين طه مرسى خضر

إشـــراف

أ.د. مجدى صلاح طه المهدى
أستاذ ورئيس قسم أصول التربية كلية التربية_ جامعة المنصورة

أ.د. دينا على حامد
أستاذ أصول التربية المساعد كلية التربية_ جامعة المنصورة

مجـــلة كلـــية التربية – جامعـــة المنصـــورة
العدد ١١٤ – إبريل ٢٠٢١
التحكيم العلمى الألكترونى للبحوث فى كليات التربية
(الفلسفة– المشكلات– المتطلبات)

إيمان ياسين طه مرسى خضر

مقدمة:

يعد البحث العلمي أحد أهم المقومات الأساسية، والطريق الأمثل لتقدم المجتمعات ليس فقط علي الصعيد الأكاديمى وإنما علي الأصعدة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية؛ بما يمثله من إضافة حقيقية للعلم وحل لمشكلات الفرد والمجتمع، وهوأساس وعصب العمل الأكاديمى في المؤسسات التعليمية، وعلى قدرالأبحاث العلمية الجادة التي تنتجها الجامعات والمؤسسات التعليمية في الدولة؛ تُقيّم عالمياً وتحظى بالمكانة المناسبة لها.

والبحث التربوي كجزء لا يتجزأ من البحث العلمي يحظي بإهتمام متزايد بإعتباره يهتم بإنتاج المعرفة التربوية الموجهة لخدمة قضايا ومشكلات التربية والتعليم في الواقع التربوي سواء أكان ذلك علي المستوي التنظيري أم التطبيقي (الصعيدي،٣٩١،٢٠٠٧).

ويمكن النظر إليه على أنه من الضروريات التى تحتمها تغيرات العصرالمتسارعة التى تفرض على كل المجتمعات الإعتماد على البحث العلمى أسلوباً ومنهجاً فى تحقيق التنمية بداخلها حتى تستطيع أن تحل قضاياها وتطورمن إمكانياتها وقدراتها ذلك التطوير الذى يؤدى إلى الريادة العلمية فى إستخدام البحث العلمى وتطبيقاته فى تحقيق الإبداع والإضافة إلى الميدان العلمى على المستويين الوطنى والعالمى(المهدى،٥٦،٢٠١٢).

ولما كان البحث العلمي بصفة عامة والبحث العلمي التربوي بصفة خاصة؛ علي هذا القدرمن الأهمية فإن ثماره البحثية تحتاج إلى من يحكمها؛ ليقومها ويرقي بها إلى الدرجات العلا من الجودة والإتقان، فينتقي منها كل ما هو قيم وأصيل ويستبعد ما دون ذلك.

وبالنظرإلى واقع عملية التحكيم العلمى نجد أنه يعكس عديداً من المشكلات التي تُعاني منها هذه العملية وتؤدى إلى إنعكاسات سلبية على قراراتها وأحكامها والحد من مصداقيتها مما ينعكس بالسلب أيضاً على جودة مخرجاتها من الأبحاث العلمية فى شتى مجالات العلم والمعرفة وتحول دون تحقيق أهدافها السامية؛ الأمرالذى يقتضى أن يكون تقويم هذا الخلل ومواجهة تلك المشكلات مطلباً أساسياً، حيوياً وهاماً لدى الجامعات، التى تنشد مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية.

ولاشك أيضاً أن شيوع إستخدام تقنيات المعلومات والإتصالات في إنجاز الأعمال الألكترونية عبر شبكة الإنترنت، أبرز دور وأهمية التحكيم الألكترونى كآلية للبت في كثيرمن

المعاملات الألكترونية وفي مجال النشرالألكترونى وأدي ذلك إلى أن أصبح التحكيم الألكترونى يلاقي إزدهاراً ملحوظاً في العصرالحديث(يوسف،٦٥،٢٠١٥).

وقد شهد العالم في السنوات القليلة الماضية العديد من التوجهات الدولية نحو تحسين وتطويرعملية التحكيم العلمي سواء بصورته التقليدية أوالألكترونية وكذلك تغييراً فى مسارات العمل الموجودة حالياً في مجال التحكيم العلمي الألكترونى في بعض الدول المتقدمة وقد إتخذتها منهاجا تسيرعليه لرفع مستويات وقدرات عملية التحكيم العلمي للبحوث العلمية من أجل تحسين مخرجاتها والوصول بها لأعلي درجات التنافسية العلمية؛ لذا يسعي هذه البحث إلى التعرف علي المشكلات التي تواجه إستخدام التقنيات الألكترونية الحديثة في مجال تحكيم البحوث العلمية بكليات التربية؛ وتعوق إتمام إجراءات عملية التحكيم العلمي للبحوث العلمية بكليات التربية عبر شبكات الوسائل الألكترونية وتطبيقاتها، وماهي متطلبات مواجهتها.

مشكلة البحث

إنطلاقاً من أهمية عملية التحكيم العلمي، من حيث كونها أحد أهم أساسيات فحص جودة الإنتاج العلمي، وركيزة من ركائز البحث العلمي والإرتقاء الأكاديمى الذي يجري في كثيرمن المؤسسات العلمية لإثراء العلم والمعرفة في شتي المجالات، ولأنها من العمليات الهامة جداً التي تنطوي علي تقييم ونقد دقيقين لمختلف جوانب العمل العلمي لإظهارجوانب القوة التي يتمتع بها ونواحي القصور التي تعتريه، وهى تعد أيضاً مؤشراً لبيان مدي إلتزام الباحث العلمي بخطوات المنهج العلمي وأساسياته ومن ثم الحكم عليه وتقييم ماقدمه من جديد يمكن إضافته للتخصص العلمي الذي يتبعه الباحث، إلى جانب كونها تمثل إضافة للعمل العلمي بما يبديه المحكمون من ملاحظات وتوصيات ترتفع بالعمل العلمي؛ فإن وجود أى خلل أو قصور بها من شأنه أن يؤثر في قراراتها وأحكامهاويحد من مصداقيتهاويؤثرفي مخرجاتها من البحوث العلمية. وقدأثبتت نتائج العديدمن الدراسات أن هذه العملية تواجه العديد من المشكلات في الكثيرمن الجامعات، ومن هذه الدراسات:(Mullins & Kiley, **2002**، Rowland **, 2002**، عبد الجواد ٢٠٠٨، الشهراني ٢٠٠٨، الجرف ٢٠٠٨، حسن ٢٠٠٩، الحربي ٢٠١٠، Mulligan,A., Hall,I.,& Raphael,I**,.2012** ،البقعاوى ٢٠١٤، Rebernig,**2018**) وغيرها....

لذا فان الأمر يتطلب الوقوف علي سبل علاج مواطن الخلل والقصوربها التي تحول دون تحقيق أهدافها السامية وذلك في محاولة لترسيخ آليات تطويرها ومواكبة متطلبات عصرالسرعة دائم التغييرمن خلال تفعيل التحكيم الألكترونى للبحوث العلمية بكليات التربية كنموذج لأحد آليات

التطويروالتحسين أملاً في أن يؤدي ذلك إلى تجويد منتجها المتمثل في الأبحاث العلمية حتي يمكن الوثوق بنتائجها وما نأمله منها من عمليات التطويروالتحسين والإثراء المعرفي للمجال الذي تقع فيه.

ولذا فإن مشكلة البحث تتمثل في التساؤل **الرئيس التالي:**

إلي أي مدي يمكن إستخدام التحكيم الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية في الجامعات المصرية ؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

١. ما الإطارالمفاهيمى للتحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية؟
٢. ما المشكلات التي تواجه التحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية؟
٣. ما المتطلبات اللازمة للتغلب علي المعوقات التي تحول دون تفعيل التحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية؟

أهداف البحث

تمثلت أهداف البحث في الوقوف على مشكلات التحكيم العلمى الألكترونى، ومتطلبات تفعيله ومواجهة مشكلاته؛ من خلال:

١. التعرف علي الإطار المفاهيمى للتحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية.
٢. تحديد المشكلات التي تواجه التحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية.
٣. إبراز المتطلبات اللازمة للتغلب علي المعوقات التي تحول دون تفعيل التحكيم الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية.

أهمية البحث

تتأتي أهمية البحث من النقاط الآتية:-

١. أهمية عملية التحكيم العلمي من حيث كونهاأحد أهم أساسيات فحص جودة الإنتاج العلمي؛ التى يترتب عليها قرارات قد يكون لها بالغ الأثر فى المجتمع العلمى، والمؤشر لبيان مدي إلتزام البحث العلمي بخطوات المنهج العلمي وأساسياته، والحكم عليه وتقييم ماقدمه من جديد يمكن إضافته للتخصص العلمي الذي يتبعه.
٢. أهمية تطوير آلية عملية التحكيم العلمى والتغلب على المشكلات التى تواجهه من حيث كونه أحد الحلقات المهمة فى برامج الدراسات العليا بالجامعات ذات الدورالحيوي والفعال؛ فى إعداد النخبة من الباحثين والمفكرين والعلماء الذين يعول عليهم وعلي أبحاثهم دعم الحراك الاقتصادي للتنمية الشاملة بالدولة.

٣. قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع تحكيم ومناقشة البحوث العلمية بصفة عامة والتحكيم الألكترونى بصفة خاصة وكذلك المعوقات التي تواجه هذه العملية وتقلل من فعالية برامج الدراسات العليا وجودة البحوث التربوية.

٤. من المأمول أن يؤدي مواجهة مشكلات تفعيل التحكيم الألكترونى للبحوث العلمية والتغلب عليهاإلى مزيد من الجودة والإتقان لكافة جوانبها الشكلية والموضوعية إذا ما تم الأخذ بالإضافات التقويمية التي ستبديها جهات تحكيمية دولية متنوعة _خارج نطاق عملية التحكيم التقليدي _ للبحوث المطروحة وبالتالي الإرتقاء بالإنتاج العلمي التربوى للجامعات المصرية بالإضافة إلى السرعة وسعة الإنتشار لهذا الانتاج العلمى من خلال إعلام وتسويق أكثر إتساعاً من ذلك النطاق التقليدي الضيق الذى يفرضة التحكيم العلمى بصورته التقليدية.

منهج البحث

إستخدم البحث **المنهج الوصفي** لأنه الأكثر ملاءمةً لموضوعه، حيث يصف الواقع وصفاً دقيقاً ويصل بنا إلى إستنتاجات وتعميمات تساعدنا في تطويره.

أداة وعينة البحث

تم إستخدام إستبانة مكونة من ثلاثة محاور تم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بأقسامها المختلفة بجامعة الزقازيق،جامعة دمنهوروجامعة الفيوم بلغ عددهم(١٥٢) عضو هيئة تدريس.

مصطلحات البحث

١) التحكيم العلمي

يعرفه البحث الحالى بأنه: عملية إخضاع البحث العلمي للفحص والمراجعة النقديه من قبل متخصصين في نفس المجال ومن ثم إصدار الحكم بمناسبته لنيل الدرجة العلمية المقرره أم لا أوتحديد مدي صلاحيته للنشر.

٢) التحكيم العلمي الألكترونى

يعرفه البحث الحالى بأنه: طرح البحث العلمي؛ لتحكيمه من قبل أشخاص متخصصين في نفس المجال سواءمن داخل الجامعة أومن خارجها وفحصه الفحص النقدي وإصدارالأحكام بإجازته أوعدم إجازته لنيل الدرجة العلمية المقررة أوتحديد مدي صلاحيته للنشر؛ بإستخدام الوسائل الألكترونية الحديثة وتطبيقاتها مثل(FaceBook– Email– WhatsApp) وغيرها.

الدراسات السابقة

١) **دراسة رولاند(Rowland , 2002):** The Peer Review Process. Report to The JISC Scholarly Communications Group :**عملية التحكيم العلمي. تقرير مقدم لفريق الإتصالات العلمية التابع للجنة الإشراف العلمي علي البحوث**، وقدهدفت إلى توضيح وجهات نظرالباحثين الأكاديمن في عملية التحكيم العلمي وتوضيح بعض نتائج الدراسات التي إهتمت بمعرفة مشكلات التحكيم العلمي المختلفة من وجهة نظر الباحثين، وأوصت بـــإستخدام الإتصال الألكترونى لتسهيل وتسريع نظم التحكيم التقليدية، والعمل على توضيح التقنيات البديلة للتحكيم العلمى والنشرالألكترونى، والإهتمام بمعرفة تكلفة عملية تحكيم البحث العلمي بالشكل الألكترونى وبالشكل التقليدى.

٢) **دراسة الشهراني (٢٠٠٨): مشكلات التحكيم العلمي للبحوث والدراسات العلمية**، وقدهدفت إلى دراسة واقع التحكيم العلمي للبحوث والدراسات العلمية والمشكلات التي تواجه كلا من المُحكم والمحكم له، والتوصل إلى الإستراتيجيات التي يمكن من خلالها التخلص من هذه المشكلات، وكان من أبرز ما توصلت إليه هو؛ وجود مشكلات تخص المُحكمين؛ منها: الذاتية في التحكيم، وضعف المكآفات المادية المقدمة لهم، والقصور في إستخدامهم للتقنيات الألكترونية، ووجودمشكلات تخص المحكم لهم؛ منها: الممارسات اللاأخلاقية عند إعداد البحوث؛ منها: السرقات العلمية من بحوث أخرين ونسبتها إلى أنفسهم، والتزويرفي نتائج بحوثهم بإستخدام عمليات إحصائية مضللة، وضعف مستوي البحوث المقدمة، وأوصت بضرورة توخي الدقة عندإختيارالمحكمين، ورفع مكآفات التحكيم، والتعاون والتنسيق بين الجهات البحثية المختلفة بالجامعات، ووضع معايير موحدة للتحكيم.

٣) **دراسة الجرف (٢٠٠٨): تحكيم الرسائل الجامعية: مشكلات وحلول مقترحة**، وقدهدفت إلى حصرالمشكلات التي **يواجهها** طلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه والمشرفون والمشرفون المساعدون وأعضاء لجنة المناقشة في تحكيم الرسائل الجامعية وتقويمها، وتوصلت إلى أن هناك مجموعة من المشكلات الخاصة؛ منها: عدم تخصص المشرف في موضوع الرسالة، وعدم المراجعة والتدقيق مع الباحث؛ وعدم إعطاء الباحث الوقت الكافي للإشراف، وخطة البحث يحكمها ويراجعها ويصححها أعضاء بعيدون عن التخصص، وطول الإجراءات الإدارية وبطئها، والمحسوبية والعلاقات الشخصية، وغياب معايير التحكيم العلمي، وأوصت بضرورة إعداد وضع جدول زمني تقريبي لكل طالب دراسات عليا فور تسجيله الرسالة يبين فيه متي ينتهي من الخطة ومتي تعرض الخطة للموافقة

عليها،إعداد دليل يبين للطلاب خطوات البحث العلمي وطرقه ومواصفات البحث العلمي الجيد، وتدريب طلاب الدراسات العلياعلى مهارات البحث عن مصادر المعلومات في الإنترنت وقواعد المعلومات الألكترونية المتخصصة وإعداد دليل ألكتروني وورقي لهذا الغرض، وإعداد قائمة معايير موحدة لتقويم رسائل الماجستيروالدكتوراه تحدد المستوي الممتازوالجيد جدا والجيد والمقبول والضعيف للرسالة بحيث تستخدم كأساس للحكم علي الرسالة، وإنشاء قاعدة معلومات لأساتذة الجامعات ورتبهم العلمية وتخصصاتهم ومعلومات عن طرق الإتصال بهم لتسهيل عملية إختيارمناقشين ومشرفين للرسائل.

٤) **دراسة عبد الجواد (٢٠٠٨): إتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها حول أنماط تحكيم الأبحاث الكلية: دراسة ميدانية**، وقدهدفت الى تحديد مفهوم ومراحل وأهمية عملية التحكيم العلمي والتعرف علي الأنماط الحديثة لعملية تحكيم الأبحاث العلمية وأهمية ومميزات وعيوب هذه الأنماط والتعرف علي مدي تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وخاصة شبكة الإنترنت علي عملية ومراحل وأنماط عملية التحكيم مع إلقاء الضوء علي بعض مبادرات التحكيم الحديثة التي تم إتخاذها من قبل بعض المؤسسات التجارية والأكاديمية، وتوصلت إلى العديد من النتائج كان من بينها؛ أنه بالرغم من سلبيات عملية التحكيم إلا أن الكثير من الباحثين أعربوا عن رضاهم عنها وإنها عملية ضرورية للبحث العلمي وتساعد بشكل كبير في عملية الإتصال العلمي وهناك ضرورة لإجراء تعديلات علي عملية التحكيم الحالية، وأنها تؤدي إلى تحسين جودة الأوراق المنشورة، وأن تصرفات بعض المحكمين السلبية المتمثلة في عدم الموضوعية والتحيز والتأخير المتعمد وتسليط الضوء علي الأخطاء فقط دون النظرإلى الأيجابيات وسرقة الأبحاث؛ كانت من أكثرالأسباب التي أدت إلى وجود قصورفي عملية التحكيم الحالية من وجهة نظرالأكاديمن والخطوات الروتينية للتحكيم التقليدى وعدم وجود معاييرللتحكيم، وأن هناك العديد من الإقتراحات التي قد تسهم في تعديل عملية التحكيم الحالية من أهمها إستخدام برامج التحكيم الألكترونى للتسريع من عملية التحكيم، ووضع معاييرلإختيارالمحكمين المناسبين وحجب هويات المؤلفين والمحكمين عن بعضهم البعض،ومن المبررات التي أدت إلى ظهور نمط التحكيم الألكترونى المفتوح بعد النشر؛ أنه يساهم في نشرالأبحاث العلمية بشكل أسرع منه في التحكيم التقليدي ولا يخمد الأفكارالجديدة والثورية لأنه يساهم أكثرفي معرفة آراء عدد أكبر من الناس.

٥) **دراسة حسن (٢٠٠٩): إطار مقترح لتحكيم الرسائل العلمية في المجالات التربوية في مصر**، وقد هدفت إلى التوصل إلى معيار مقترح لتحكيم الرسائل العلمية في المجالات التربوية في مصر وذلك في ضوء بعض الإتجاهات العالمية المعاصرة للبحث العلمي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها؛ أن عملية تحكيم رسائل الماجستيروالدكتوراه التربوية تعاني من العديد من المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيقهالأهدفها والإرتقاء بها إلى مستوي الجودة، وقد تضمنت معيارمقترح لتحكيم الرسائل العلمية في المجالات التربوية، وأوصت بتدريب الباحثين التربويين علي تطبيق المعيار المقترح علي الرسائل العلمية الممنوحة في المجالات التربوية المتنوعة لتجويد مهاراتهم البحثية، وتفعيل إتجاه إستخدام الخريطة البحثية للبحوث التربوية المتنوعة بين كليات التربية في الجامعات المصرية، والتركيزعلي الإتجاه نحو البحوث التربوية التطبيقية وربطها بمشكلات المجتمع وإحتياجاته في قطاعات التنمية المختلفة.

٦) **دراسة الحربي (٢٠١٠): مشكلات تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية واقعها وحلولها المقترحة في ضوء منهجية الجودة الشاملة**، وقدهدفت إلى التعرف علي المشكلات التي تواجه تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية(الماجستيروالدكتوراه) وتحديد العوامل التي ساهمت في ظهور مشكلات تحكيم ومناقشة الرسائل بالجامعة، ووضع تصورمقترح للحلول المناسبة لمشكلات تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية في ضوء منهجية الجودة الشاملة، وقدمت العديد من التوصيات منها؛ بناءآليات عملية وفعالة للتنسيق والتعاون بين إدارة الدراسات العليا وإدارة الكلية والقسم الأكاديمى لتفعيل جهود تحسين وتطويرجودة برنامج الدراسات العليا، وللتغلب علي مشكلاته، وإنشاء شبكة ألكترونية للرسائل العلمية مشتركة بين الجامعات السعودية تمكن الطلبة والمشرفين العلميين والمحكمين من الإطلاع علي جميع الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها والتي ما تزال قيد البحث؛ لمنع تكرار الموضوعات البحثية والسرقات العلمية مع تحديثها بإستمرار، وحماية معلوماته، العمل الجاد علي توفيرالإمكانيات المادية والبشرية التي تسهم في رفع مستوي جودة برامج الدراسات العليا بالجامعة، والحد من الهدر الحادث في مستوي الطلبة الباحثين أوفي مستوي الرسائل العلمية التي يفترض فيها الإبداع والأصالة والإبتكار، ووضع الضوابط والشروط التي تحكم عملية إختيار المحكمين للرسائل العلمية والمواصفات المطلوبة فيهم، وضع معاييرلتقديم حوافز مالية مجزية للمحكمين، إنشاءقاعدة معلوماتية بالجامعة عن المتخصصين ذوي الخبرة والكفاءة في مجالاتهم المهنية والبحثية

وذوي السمعةالأخلاقية العالية والأمانة العلمية في الجامعة ومن الجامعات المحلية والعالمية؛ للإستعانة بهم في التحكيم العلمي، والإستشارات، والتدريب وإقامة ورش العمل.

٧) **دراسة مولجان، وهال، وروفائيل(Mulligan,A., Hall,I.,& Raphael,I,.2012)**: Peer review in a changing world:An international study measuring the attitudes of researchers: **التحكيم العلمى في عالم متغير: دراسة دولية لإستقصاء آراءالباحثين،** وقدهدفت الى توضيح أهمية عملية التحكيم العلمى من خلال إستقصاء آراء الباحثين حول هذه العملية، وأكدت النتائج على أن الغالبية العظمي من الباحثين يرون أن عملية التحكيم العلمى؛ عملية جوهرية فريدة لا غني عنها في الإتصال والبحث العلمي، وأنه بفضل التطورات التقنية التي تستخدم لإجراء عملية التحكيم العلمي أصبحت هذه العملية أكثر كفاءة عما سبق، وأوصت بأهمية الاستفادة من التطورات التكنولوجية فى إجراء عملية التحكيم العلمى.

٨) **دراسة البقعاوي (٢٠١٤): بعض أخلاقيات محكمي البحث العلمي من منظورالتربية الإسلامية،** وقد هدفت إلى التعرف علي أخلاقيات محكمي البحث العلمي من منظورالتربية الإسلامية، وتوصلت إلى مشروعية التحكيم وإنه ثابت في الكتاب والسنة والإجماع، وصنفت أخلاقيات محكمي البحث العلمي إلى خلقية، ومهنية وأنه يجب أن يتحلي بها محكموا البحث، وأهمية أن يتصف المحكم بالصفات المشارلها، حتي يتصف البحث بالموضوعية والعدل، وشمولية أخلاقيات البحث العلمي في التربية وإنهالاتقتصر علي ما ذكره الباحث فقط ، وأوصت بعقد دورات وندوات وورش عمل تأهيلية لمحكمي البحوث **العلمية،** وإختيارهم بدقة لإنتاج بحوث جادة ومتميزة، ومراجعة المعاييروالأنظمةالتي تحكم البحوث، وإستحداث الجديد منها، ليواكب متطلبات العصر، وتوحيد معاييرالبحث العلمي وتعميمها علي جميع أعضاء هيئة التدريس للتقيد بها.

٩) **دراسة ريبرنج (٢٠١٨)**: Reviewing the review process,Investigation of researchers' opinions on different methods of peer review: **تحكيم عملية التحكيم العلمي: دراسة لآراءالباحثين حول الطرق المختلفة للتحكيم العلمي،** وقد هدفت الى إستعراض آراء الباحثين حول الطرق البديلة لعملية التحكيم العلمي والأسباب وراء بحث الأكاديميون عن طرق جديدة، وتوصلت إلى أنه بالرغم من كون عملية التحكيم العلمي تعد بمثابة المعيارالذهبي في النشرالعلمي وأن الثقة في نظام التحكيم العلمي التقليدي ما زالت

عاليــة إلا أن أدواروســلطات رؤســاء التحريــر والمحكمــين فــي إنحدارمســتمر فــي مقابــل تصـاعدالطرق البديلـة لعمليـة التحكيم العلمـي للبحـوث العلميـة، وكانـت الأسباب وراء تفضـيل بعض الطرق أوالأساليب متعددة وتمركزت أكثرها حول مشكلة التحيز وعدم الإنصـاف وتدنى مسـتوى الجـودة والمسـائل المتعلقـة بتحكـيم المنشـورات والمتعلقـة بشـأن المـوارد البشـرية والإتصـالات. وإنـه بـالرغم مـن كـون المعاييرالأخلاقيـة تشـكل نموذجاًللمثاليـة العلميـة؛ إلا أن الطبيعـة البشرية تجعل مـن المستحيل تحقيـق ذلـك، وأوصـت بأهميـة الأخـذ بـالطرق البديلـة للتحكيم العلمي من أجل تحسين وتطويرعملية التحكيم العلمي ومواكبة التطويرات التكنولوجية الحديثة والإستفادة منها في مواجهة مشكلات التحكيم العلمي التقليدي الحالية.

محاور البحث

- الإطارالمفاهيمى للتحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية.

❖ **فلسفة التحكيم العلمى للبحوث العلمية فى كليات التربية.**

إذا كانت فلسفة التربية تمثل "النشاط الفكرى المنظم الذى يتخذالفلسفة وسيلة لتنظيم العملية التربوية وتنسيقها وإنسجامها وتوضيح القيم والأهداف التى ترنو إلى تحقيقها فى إطار ثقافى وخبرى معين" (النجيحـى،٢٠،١٩٩٢)؛ فـإن فلسـفة التحكـيم العلمـى للبحـوث التربويـة؛ تشـكل المنطلقـات الأساسية والتوجهات الحاكمة لهذه العملية بكافة جوانبها، والتى يفترض تحديدها من منطلق الواقع القائم والتصورات المستقبلية المرغوبة التى تؤكد على جودة المنتج البحثى التربوى وتدعم الاتصال العلمى فى الوسط الأكاديمى وتثرى المعرفة التى تخدم هدف التنمية داخل المجتمع وتحقق الريادة العلمية فى إستخدام البحث العلمى وتطبيقاته فى تحقيق الإبداع والإضافة إلى الميدان العلمى على المستويين الوطنى والعالمى؛ فى ظل إطارٍفكرى يسمح بالتغيروالتطويرالمِواكب، فى عالم دائم التغير، وفـى ضـوءمنظومة مـن القـيم الأخلاقيـة الموجهـه ومعاييروضـوابط دقيقـة ومحـددة لتقيـيم المـردود وتحسين النواتج. ولتوضيح فلسفة التحكيم العلمى للبحوث التربوية تم تناول النقاط التالية:

- **مفهوم التحكيم العلمى**

تعـرف الغـانم (٢٠٠٨ ،١١٩)التحكـيم العلمـي للبحـوث المقدمـة للنشـر بأنـه:" تقـويم البحـث والحكـم علـي مـدي صـلاحيته **لمـنح** درجـة علميـة أوللحصـول علـي الترقيـة بالنسـبة لأعضـاء هيئـة التـدريس فـي الجامعـات، أوصـلاحيته للنشـر فـي الـدوريات العلميـة وغيـر ذلـك حسـب مواصـفات أوضوابط معينة وكتابة تقريرعلمي".

ويري فراج (٢٠٠٩،١٠)أنه: "يقصد بالتحكيم، Peer review or Refereeing في الدوريات العلمية، تقييم المقالات المقدمة لتلك الدوريات وذلك لتقريرنشرها من عدمه".

وتعرف الحربي(٢٠١٠ ،٣٥) تحكيم الرسائل الجامعية بأنه: تقويم للرسالة العلمية من خلال لجنة مشكلة لهذا الغرض من الأساتذة المتخصصين في نفس المجال العلمي لموضوع الرسالة، يتم من خلاله فحص الرسالة ومراجعتها ونقدها، ومن ثم التعليق علي ما جاء فيها، وإصدار حكم بشأنها من خلال التقرير الفردي الذي يقدمه كل محكم علي حدة؛ إما بإجازة الرسالة للمناقشة بصورتها الحالية أوبعد إجراء تعديلات معينة يقوم بها الباحث، أوإستبعادها وعدم قبولها لبعدها عن مواصفات ومعاييرالبحث العلمي الجاد.

وترى الباحثة **أن** التحكيم العلمي هو تطبيق للمنهج العلمي في تقويم البحوث العلمية للوقوف علي نقاط القوة والضعف فيها؛ وتحديد مدي صلاحيتها لنيل الدرجة العلمية المقررة أوللنشر.

- **مفهوم التحكيم العلمي الألكترونى**

بإستقراء الأدبيات السابقة وقواعد المعلومات مثل قاعدة معلومات ERIC وقاعدة معلومات Google Scholar، وقاعدة معلومات بنك المعرفة المصري، وقاعدة معلومات مكتبة الإسكندرية وغيرها؛_ من قواعد المعلومات المتاحة علي شبكة الإنترنت_ ؛ لم تجد الباحثة أبحاثا أودراسات عربية تناولت التحكيم العلمي الألكترونى للبحوث العلمية بكليات التربية، ربما لأن النمط السائد في تحكيم هذه البحوث العلمية هونمط التحكيم التقليدي الذي يتم داخل المؤسسات الأكاديمية_ والمتعارف عليه في الوسط العلمي الأكاديمى_ بالإضافة إلى قلة الدراسات في هذا المجال _ وبالتالي لم تجد الباحثة تعريفا واضحاً ومحدداً للتحكيم العلمي الألكترونى للبحوث العلمية التربوية.

وبإطلاع الباحثة علي أدبيات التحكيم الألكترونى كآلية للبت في المعاملات القانونية والتجارية التي إنتشرت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وبالقياس_ شديد الحذر_،حاولت وضع تعريف إجرائي للتحكيم العلمي الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية كما يلى:

– لتعريف مصطلح التحكيم العلمي الألكترونى يجب تحليل مفرداته إلى:

مصطلح "التحكيم العلمي " بمعناه التقليدي وهو يعني: عملية إخضاع البحث العلمي للفحص، والمراجعة النقديه بإستخدام المنهج العلمي من قبل متخصصين في نفس المجال؛ لإبرازمواطن القوة والضعف فيه، ومن ثم إصدار الحكم بمدي مناسبته لنيل الدرجة العلمية المقررة أوتحديد مدي صلاحيتة للنشر.

ومصطلح "ألكتروني" يعني الإعتماد علي تقنيات تحتوي علي كل ما هو كهربي أو رقمي أو مغناطيسي أولاسلكي أو بصري أو كهرومغناطيسي أوغيرها من الوسائل المتشابهة وهو نوع من التوصيف والتحديد لمجال نوع النشاط المحدد في التحكيم، ويقصد به إجراء التحكيم بإستخدام الوسائط والأساليب والشبكات الألكترونية ومنها شبكة الإنترنت.

وقد عرف المشرع الكندي في قانون التجارة الألكترونية الموحد عام ١٩٩٩ مصطلح " ألكتروني" بأنه عملية إنشاء أوتسجيل أو نقل أوتخزين في صيغة رقمية أوأي صيغة أخرى غير ملموسة بواسطة وسائل ألكترونية أو بأي وسائل أخرى مشابهة، لديها القدرة علي الإنشاء والتسجيل أوالنقل والتخزين ألكترونيا.

ويلاحظ علي هذا التعريف شموليته؛ حيث أنه يفتح المجال أمام أية وسائل أخرى للدخول في إطار المصطلح من منظور التطور الدائم والمستمر في وسائل التكنولوجيا الحديثة ووسائل معالجة المعلومات الألكترونية.

وبالتالي يُعرف التحكيم الألكترونى بأنه التحكيم الذي تتم إجراءاته عبر شبكة الإنترنت، وهو يكتسب صفة الألكترونية من الطريقة التي يتم بها عبر شبكة دولية مفتوحة للإتصال عن بعد، دون حاجة إلى إلتقاء أطراف عملية التحكيم.

ومن ثم فإن التحكيم العلمي الألكترونى: لا يختلف في تعريفه عن التحكيم التقليدي إلا من خلال الوسيلة التي تتم بها إجراءات التحكيم في العالم الإفتراضي، فلا وجود للورق أوالكتابة التقليدية أوالحضور المادي للأشخاص، وحتي الأحكام يحصل عليها الأطراف موقعة وجاهزة بطريق ألكتروني وبإستخدام التوقيع الألكترونى(إبراهيم،٢٠٠٨، ٨٨).

وبناءاً علي ماسبق يمكن تعريف التحكيم العلمى الألكترونى بأنه:

طرح البحث العلمي علي أشخاص متخصصين في نفس المجال سواء من داخل الجامعة، أومن خارجها؛ لفحصها الفحص النقدي، وإصدارالأحكام بإجازته أوعدم إجازته لنيل الدرجة العلمية المقررة أوصلاحيته للنشر؛ بإستخدام تقنيات وسائل الإتصال والتكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتهاعبر شبكة الإنترنت مثل (FaceBook– Email– WhatsApp)... وغيرها.

- **أهداف التحكيم العلمى**

تري الغانم(٢٠٠٨،٧٦):" أن عملية التحكيم تهدف إلى الإرتقاء بمعاييرالتخصص وإرسائها عن طريق كل من المؤلفين، والمحررين، والمحكمين، حيث ينظر المتخصصون والعلماء في الميادين المختلفة إلى الأبحاث غيرالمحكمة نظرة شك وريبة، وحتي الدوريات المحكمة من الممكن

أن تحتوي علي أخطاء رغم التحكيم". وأنه علي مستوي البحث العلمي الجامعي، فإن التحكيم العلمي الموضوعي في البحوث الجامعية يحقق هدفين أساسيين الأول: تطوير مستوي الرسائل الجامعية، والعمل علي إيجاد رسائل علمية يتوافر فيها أغلب المعاييرالتي لابد من توافرها فيها، كالترقي إلى مصاف الرسائل العلمية العالمية، أما الثاني: فهو تحقيق هدف أساسي يتعلق بطالب الدراسات العليا، وهو منح الدرجة العلمية سواء كانت الماجستيرأوالدكتوراه.

ويري وير(٢٠١٨،١٢) أن أهداف التحكيم العلمي تتمثل في الثلاث نقاط التالية:

١. تحسين جودة الأوراق العلمية المنشورة.
٢. تصفية وتنقية مخرجات الأوراق العلمية.
٣. "ختم الموافقة"علي أن العمل المنشوريفي بمعاييرمعينة، ولا سيما للقراءالعاديين.

كما يري الطيار(٢٠١٤ ،١٦) ويتفق معه منصوري(٢٠١٧،٤٣-٤٤) أن أهداف التحكيم العلمي تتمثل في النقاط التالية :

١. تحقيق الإتصال العلمي الأكاديمى.
٢. وضع ضوابط ومعايير للمؤلفين في العلم بوجه عام.
٣. تحسين جودة القرارات ومصداقيتها بشأن قبول النشر.
٤. إيقاف البحوث العلمية منخفضة الكفاءة مبكرا والإرتقاء بمعايير التخصص وإرسائها.
٥. تقديم تقييم عادل غير منحاز وحذر وأمين للبحث العلمي.
٦. ضبط جودة البحوث العلمية والإرتقاء بها.
٧. تطويرمستوي الرسائل الجامعية، والعمل علي إيجاد رسائل علمية يتوافر فيها أغلب المعاييرالتي لابد من توافرها فيها، كالترقي إلى مصاف الرسائل العلمية العالمية.
٨. تحقيق هدف أساسي يتعلق بطالب الدراسات العليا، وهو منح الدرجة العلمية سواء كانت للماجستير أو الدكتوراه.

وتري الباحثة أن أهداف التحكيم العلمي تتمثل في النقاط التالية:

١. تحقيق أكبر قدر من السمو والإرتقاء بالبحث العلمي.
٢. تقديم إنتاج علمي جيد ومتميز يمكن الإستفادة منه علي أرض الواقع.

٣. منح الدرجات العلمية لمن يستحقها فعلاً من طلاب الدراسات العليا وفق معايير جودة ونزاهة الإنتاج العلمي.

٤. التميز بين ماهو جيد وقيم وأصيل ومثمر من البحوث العلمية وبين ما هو دون ذلك.

- **أهمية التحكيم العلمى**

تعد عملية التحكيم العلمي بمثابة الفلتر أوالمصفاة التي ينفذ منها كل ما هو جيد ونقي من البحوث العلمية وتحجب عنها كل شائبة تحول دون جودتها؛ التي تعد من ركائزالبحث العلمي والإرتقاءالأكاديمى الذي يجري في كثيرمن المؤسسات العلمية لإثراءالعلم والمعرفة في شتي المجالات.

وتري الجرف (٢٠٠٦،١٨)أنه: إذا كان يتم إختيار المحكمين من الخبراء في مجال البحث المقدم للتحكيم، فإن عملية التحكيم ضرورية لتأسيس قاعدة عريضة ومتينة للمعرفة والبحث العلمي يمكن الإعتماد عليها، وقد يكون العلماء الذين يقرأون الأبحاث المنشورة خبراء في مجال دقيق جداً، لذا فإنهم يعتمدون علي عملية التحكيم لتقديم بحث موثوق به يستطيعون أن يبنوا عليه أبحاثا تالية أو ذات علاقة بموضوع التخصص.حيث أن التحكيم في بعض المجالات هو الخط الفاصل بين الحكم علي ما هو علمي وما هو تكهنات.

كما يرى الحايس(٢٠١١): أن أهمية التحكيم العلمي تتمثل في مجموعة من النقاط منها:

١. معرفة إمكانية تعميم نتائج البحوث في أماكن أخرى.

٢. إستبعاد التوافه من المواد قبل عملية نشرالبحوث.

٣. تحقيق الرضا النفسي والوظيفي والإجتماعي للباحثين.

٤. منح الدرجات العلمية المناسبة.

٥. معرفة نواحي القوة ونواحي الضعف في البحث.

و يشيرمولجان(Mulligan , **2013**)إلى: أن التحكيم يؤدي إلى التنمية الشخصية والمهنية للمحكم والمحكم له، ولم يعتبر المحكمون الحوافزشيئا أساسياً ولكنه لا مانع منها، وإقترحوا إعطاء المحكمين خصومات علي الكتب وحبر الطابعات، وإنه مما يشهد بأهمية التحكيم هو أن الفرضيات العلمية التي تقدم للعالم قد يتجاهلها جمهور العلماء؛ إلا إذا نشرت في دوريات علمية محكمة.

وبإطلاع الباحثة علي الأدبيات السابقة حول هذا المنحي؛ تري أنه يمكن إيجاز أهمية التحكيم العلمي في النقاط التالية:

١. كونه المنفذ أو المعبر الذي ينفذ منه كل ما هو قيمٌ، مثمرٍ وأصيل من البحوث العلمية ويعلق به كل ما هو دون ذلك.
٢. أن التحكيم العلمي أداة لضبط جودة المعلومات وتحقيق الإتصال في مجتمع العلم والمعرفة.
٣. إنه آلية تجويد البحث العلمي والسبيل الأهدي لتطويره.
٤. إنه أحد الآليات الهامة التي تقود البحث العلمي نحو إثراء العلم والمعرفة في شتي المجالات ومن ثم الإرتقاء الأكاديمى وتقدم الأمم.
٥. إنه العامل المؤثر والفعال في قوي الإنتاج العلمي بل والمشَّكل والمصَّور لما تفرزه.

- **معاييرالتحكيم العلمى للبحوث**

يعتمد المحكمون على معايير معينة تتصل بمدى أصالة وصلاحية وجودة البحث العلمى، يمكن توضحها من خلال الأسئلة التالية:

١. هل يقدم البحث العلمى حقائق أوملاحظات أوأفكار جديدة؟
٢. ويتعين على المحكم أن يبين البحوث التي السابقة في الموضوع إذا كان الأمر غير ذلك.
٣. هل إعترف الباحث بالأعمال أوالدراسات السابقة وأعطاها حقها؟
٤. هل من الممكن الحصول على البيانات الواردة في البحث العلمى اعتمادا على الطرق والمناهج المستخدمة؟
٥. ويتطلب ذلك أن يكون المحكم على علم بالمناهج البحثية، وأن يكون على إحاطة كافية بها.
٦. هل من الممكن تفسير النتائج والملاحظات التي توصل إليها الباحث تفسيرا إضافيا آخرأوأكثر فضلا عما أورده الباحث؟
٧. هل تدعم الشواهد والملاحظات الخلاصة التي انتهى إليها الباحث دعما مطلقا أم تدعمها بقوة، أم إلى حد ما، أم تدعمها بشكل غير مناسب؟

ويتضح من هذه المعايير أن دور المحكم هنا لا يتصل بعملية تصحيح النحو والأسلوب، بل يتعين عليه تنقية الإنتاج الفكري وحمايته من الأخطاء العلمية التي قد تنطوي عليهاالبحوث العلمية، وتجدرالإشارة إلى أنه كلما كانت معايير التحكيم محدد وصريحة وواضحة، كلما كان الإطراد في قرارات عملية التحكيم على درجة عالية، ويقصد بإطراد قرارات عملية التحكيم وجود قدركبيرمن الاتفاق فيما بين المحكمين على قبول أورفض البحث العلمى، وبالرغم من أهمية إتسام معاييرالتحكيم بالنضج والاستقراروالوضوح والثبات، إلا أن ذلك يوجد نقدا لعملية التحكيم، وذلك لما ينطوي عليه من صعوبة إستبعاد ورفض البحوث التي إلتزمت وإنصاعت لمتطلبات هذه المعايير، حتى ولولم

تضف رصيدا يعتد به لرصيد المعرفة البشرية، أوأن مستواها هابطا، كما يعمل ذلك على زيادة كم البحوث والدراسات التى تزيد من كم الرصيد المعرفي بغض النظرعن الكيف.(Irene,2014).

- **التحكيم العلمي الألكترونى والقيمة المضافة**

يقدم التحكيم العلمى الألكترونى العديد من المزايا التى من شأنها التغلب على العديد من المشكلات التى تواجه التحكيم العلمى بصورته التقليدية كما يشيربلاك(**Black ,٢٠٠٨**) منها:

١. السرعة في إنجازعملية تحكيم البحوث العلمية؛ نتيجة تقليص الوقت المستنفد في عملية الاتصال بين أطراف عملية التحكيم، مع سرعة إيصالها ونشرها على نطاق أوسع، وهذا ما يهدف إليه نظام الاتصال العلمي، لبث الإكتشافات والنتائج والأفكارالعلمية الجديدة بسرعة.
٢. تقليل تكلفة عملية التحكيم العلمي، وتيسير عملية إدارة إجراءاتها.
٣. العمل على التعرف على أداء المحكمين في فترة ما، ومدى اطراد قراراتهم.
٤. مساعدة المحكمين على إكتشاف الإنتحالات العلمية عن طريق ما توفره برامج التحكيم الألكترونية من إمكانيات لإكتشاف الانتحالات والسرقات العلمية.
٥. الحد من إحتمالات التحيز التي قد تحدث من جانب المحكمين في بعض الأحيان.
٦. توفيرعملية تحكيم علمي تتسم بثراء وتنوع آرائها وتعليقاتها النقدية ويتوافر بها قدر كبير من الشفافية.

- **أخلاقيات التحكيم العلمى**

يقوم المحكّم بعمل مهم ومؤثّر في عملية تقويم البحوث العلمية المقدمة لأهداف وأغراض مختلفة، وقد تكون نتيجة التحكيم قبول الأعمال المحكّمة، أوردّها بعد الحكم عليها بعدم صلاحيتها، ومواءمتها لما قدّمت له، ونظرًا لخطورة ما يبديه المحكّم من رأي، وتأثيره البالغ علي صناعة القرار بشأن بحث علميّ؛ كان من الضروري أن يتحلّي المُحكّم بأخلاق وقيم إيجابيّة ورفيعة.

وقد قسم الشيخلي (٢٠٠٨) المحكمين إلى ثلاثة أنواع: محكم يتسم بالموضوعية العلمية والنزاهة الأخلاقية، فلا يحكم إلا بعدالة، ولا يقضي إلا بحياد، ومحكم تاجر يؤجر قلمه لمن يدفع أكثرولا يقضي إلا لمصلحة، ومحكم يتمكن منه مركب نقص؛ يقوم البحوث تقويما سلبيا بصفة دائمة.

وترى الباحثة أنه يمكن إيجازالقيم الأخلاقية والشروط الواجب توافرها في المحكم في النقاط التالية:

١. مراقبة الله عز وجل وإخلاص النية، قولاً وعملاً.

٢. التحلى بالأمانة، والنزاهة، وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية أوالضغوط التي قد يتعرض لها.
٣. الحلم والتريث؛ حتى يكون حكمه دقيقاً ومنصفاً.
٤. المعرفة بضوابط التحكيم العلمي ومعاييره، وتوافرالخبرة المناسبة في ممارسة التحكيم.
٥. سعة الاطلاع العلمي، والإهتمام بموضوع البحث؛ حتى يستطيع الحكم على مدى جودة البحث، أصالته وتميُّزه.
٦. الموضوعية، والتقويم وفق ضوابط ومعايير تستمد جوهرها من سمات البحث العلمي الصحيح.
٧. التوجه بملاحظاته إلى البحث، وليس إلى شخص الباحث وأن يكون النقد الموجّه نقدًا بنّاءً ويبدأ بالإشادة بجهد الباحث أولاً، ثم إيضاح جوانب النقص والضعف فيه.
٨. تقدير جهد الباحث بإعتدال، دون مبالغة في نقده أوفى الثناء عليه.
٩. أن يكون المحكم مُتخصصا وخبيراً في مجاله ولديه المُؤهلات العلمية لمزاولة التحكيم.

المحورالثانى: مشكلات التحكيم العلمي الألكترونى للبحوث العلمية بكليات التربية.

نظرا لقلة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع؛ لم تجد الباحثة رسائل عربية تناولت مشكلات التحكيم الألكترونى للبحوث العلمية بصفة عامة والبحوث التربوية علي وجه الخصوص ولهذا حاولت_ بقدرالمستطاع_ إستنباط المشكلات التي تواجه عملية التحكيم الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية من خلال إطلاعها علي بعض الأدبيات المتاحة حول هذاالموضوع وإستطلاع بعض المواقع علي شبكة الإنترنت بالإضافة إلى نتائج البحث الميدانية، ومن ثم تري الباحثة أنه يمكن تصنيف هذه المشكلات وتحديدها في النقاط التالية:

❖ **مشكلات خاصة بالمحكمين:**

- قيام بعض المحكمين بالتحيز تجاه الباحثين بسبب جنسياتهم أوأصولهم اللغوية، أوالنوع.
- إسناد تحكيم ومناقشة بعض الرسائل لغيرالمتخصصين فى المجال الذى تقع فيه الرسالة.
- قلة وعى بعض المحكمين ببرامج كشف الإنتحال والسرقات العلمية.
- كثرة الأعباء الوظيفية للمحكم بالإضافة إلي التدريس وربما الأعمال الإدارية واللجان.
- ضعف إختيار المحكم الملائم للموضوع.
- ظهور مشكلات فى عملية المراسلات.
- قلة عقد دورات تدريبة لعضو هيئة التدريس على أنماط التحكيم العلمى الألكترونى.
- قصور بعض المحكمين فى متابعة المستجدات المحلية والعالمية فى مجال التخصص.

- تدنى المكافأت المادية التى يحصل عليها المحكمين مقابل عملية التحكيم.
- قلة وجود الأساتذة المتخصصين فى بعض المجالات العلمية.
- ضعف عملية الإتصال العلمى فى الأوساط العلمية الأكاديمية .
- تأخر وصول الأعمال المطلوبة للتحكيم إلي المحكم.
- ضعف مهارات اللغة الأجنبية عند بعض المحكمين.
- قلة الوقت لدى المحكم لقراءة الرسالة العلمية بإتقان.
- غياب المعاييرالثابتة والمحددة المتعارف عليها عالميا فى مجال التحكيم العلمى التى يتم التحكيم على ضوئها.
- ضعف الحماس لدى بعض المحكمن لتنمية مهاراتهم المهنية الألكترونية.
- التساهل والمجاملة من قبل بعض المحكمين.
- كثافة عدد الأبحاث التي يحكمها المحكم العلمى في العام والتحكيم دون مقابل أحيانا.
- ضعف التنبه لإختلاف المدة المحددة لعملية التحكيم باختلاف كم وكيف كل بحث.
- قلة تبادل الخبرات والإستفادة من التجارب العالمية الناجحة فى مجال التحكيم الألكترونى.
- ضعف الثقافة الحاسوبية والشبكية لدى بعض المحكمين.
- تجاهل أهمية إستئذان المحكم قبل إرسال الأعمال إليه.
- قلة وجود قواعد بيانات تزود المحكمين بما يحتاجون إليه من معلومات وإحصاءات عند تقييمهم للأبحاث العلمية.
- ضعف الرغبة لدى بعض المحكمين فى التغيير والتمسك بكل ما هو تقليدى.
- وجود مراكز ومواقع علي شبكةالإنترنت؛ يقومون بخدمات التحكيم العلمي في مقابل مبالغ مادية متفق عليها.
- سيطرة الأنماط التقليدية على نظام التحكيم العلمى.
- تعرض بعض المحكمين لضغوط إجتماعية كبيرة من قبل المشرف أوالباحث.
- صعوبة تطوير برمجيات التحكيم الألكترونى العالمية وتعريبها.

❖ **مشكلات خاصة بإدارة الدراسات العليا:**

- ضعف التخطيط والتنسيق من قبل إدارة الدراسات العليا للتحول إلى نمط التحكيم الألكترونى.
- غياب الرؤية المستقبلية نحو التحول إلى عملية التحكيم العلمى الألكترونى.

- غياب آليات التنسيق والتعاون بين الجامعة والجامعات الأخرى المحلية والعالمية فيما يخص عملية التحكيم العلمى.
- ضعف آلية ترشيح لجان التحكيم من قبل إدارة الدراسات العليا.
- تعقد وطول الإجراءات الإدارية الخاصة بعملية التحكيم العلمى.
- ضعف الضوابط الإدارية المنظمة لإجراءات التحكيم والمناقشة العلمية.
- بطء تطوير آليات التحكيم العلمى في الجامعات.
- ضعف آليات المراجعة والتقويم المستمر لبرامج الدراسات العليا من قبل إدارة الكلية.
- تعقد اللوائح التى تحول دون الإستجابة السريعة لمتطلبات البحث العلمى والتنمية المهنية الألكترونية.

❖ **مشكلات خاصة بالإشراف العلمى:**

- قلة عدد الساعات المخصصة للإشراف العلمى.
- التعامل مع المشرف بناء علي الأهواء الشخصية والتحيز ضده من قبل بعض المحكمين.
- ضعف الثقافة الحاسوبية والشبكية لدى بعض المشرفين.
- غياب ثقافة الاشراف المشترك بين الجامعات المحلية والعالمية.
- ضعف آليات المساءلة والمتابعة لما يتم بين الباحث والمشرف.
- تغير المشرفين أحيانا وإختلاف توجهاتهم وملاحظاتهم ومستوياتهم.
- ترك المشرف للباحث يعمل بمفرده دون توجيه.
- قصور بعض الإساتذة فى متابعة المستجدات المحلية والعالمية فى مجال التخصص.
- قلة وجود الإساتذة المتخصصين فى بعض المجالات العلمية للإشراف على البحث او الرسالة العلمية.
- توزيع الرسائل على المشرفين فى غير تخصصهم.
- محدودية الوقت الذى يمنحه المشرف للباحث .
- كثرة الأعباء الوظيفية للمشرف بالإضافة الي التدريس وربما الأعمال الإدارية واللجان.

❖ **مشكلات خاصة بالباحث:**

- بطء الكلية فى تطبيق لائحة الدراسات العليا.
- إختيار مشرف غيرمتخصص في موضوع البحث.

- إلزام الباحث بالخطة البحثية للقسم الذى ينتمى إليه.
- رفض الرسالة بناءً علي أهواء شخصية من قبل بعض المحكمين .
- ضعف مهارات البحث العلمى الألكترونى لدى الباحث.
- بطء القسم في عقد إجتماعات مناقشة الخطط.
- إسناد الخطة لمحكمين بعيدين عن التخصص.
- ضعف مهارات اللغة لدى بعض الباحثين.
- غياب العدالة من قبل بعض المشرفين والمحكمين فى معاملة الطلاب.
- تساهل بعض المناقشين مع بعض الباحثين وتشددهم مع البعض الآخر.

❖ **مشكلات خاصة بالمعاييرالعلمية للتحكيم:**

- تشكيل هيئات التحكيم وفقاً للإعتبارات الذاتية.
- تناقض قرارات المحكمين لعدم كفاية المعاييرالممارسة فى التحكيم.
- نمطية معايير تقاريرالمحكمين وتناقضها وإختلافها.
- تفاوت معايير التحكيم من دورية لأخري ومن مؤسسة لأخري.
- تشتت المعايير الحاكمة للتحكيم العلمى.
- تدخل العديد من الأطراف فى قرارات المحكمين.
- ضبابية المعايير للحكم على جودة الرسالة.

المحور الثالث: المتطلبات اللازمة لمواجهة مشكلات التحكيم العلمى الألكترونى:

بناءً على ما جاء في الإطارالنظري والإطارالميداني للبحث وما أوضحته قراءة واقع عملية التحكيم العلمى للبحوث فى كليات التربية من وجود خلل وقصور فى عملية التحكيم العلمى بصورته التقليدية وكذلك وجود مشكلات تواجه تفعيل التحكيم العلمى الألكترونى للبحوث التربوية، الأمرالذى كان له إنعكاسات سلبية على جودة البحث العلمى التربوى؛ فقد تم وضع مجوعة من المتطلبات اللازمة لمواجهة هذه المشكلات هى:

- تطوير برمجيات التحكيم الألكترونى العالمية وتعريبها.
- بناء قواعد معلومات شاملة ودقيقة لكافة الأبحاث والرسائل العلمية يمكن للمحكم الرجوع إليها أثناء قيامه بالتحكيم العلمى.

- صياغة الرؤية المستقبلية الدقيقة للتحول إلى عملية التحكيم العلمى الألكترونى.
- الإبتعاد عن الوساطة التى قد تتواجد فى التحكيم التقليدى وتعزيزالقيم الأخلاقية للبحث العلمى.
- عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس على برامج التحكيم العلمى الألكترونى.
- إسناد عملية تحكيم ومناقشة البحوث والرسائل للمتخصصين فى المجال الذى تقع فيه.
- إستخدام تقنيات أمن المعلومات من برمجيات جدار الحماية وتشفير البيانات والتوقيع الألكترونى.
- توفيربرامج تدريبة للمحكمين على برامج كشف الإنتحال والسرقات العلمية.
- الإستفادة من التكنولوجيا فى تسريع عمليات التحكيم العلمى.
- وضع إستيراتجيات للتعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين الجامعات المحلية والدولية فى مجال التحكيم العلمى.
- دعم وسائل التواصل الإجتماعي في عميلة الإتصال والتواصل العلمي بين الباحثين والمحكمين.
- ترك عملية التحكيم العلمى لجميع المهتمين وليس لمحكم واحد أواثنين فقط .
- دعم عملية الإتصال العلمى فى الاوساط العلمية الاكاديمية ووضع الحلول المناسب لمشكلات عملية التراسل.
- وحدة وكفاية المقاييس والمعاييرالتي يتم بناءًعليها التقييم والتحكيم.
- تفعيل الإشراف المشترك بين الجامعات عند وجود نقص فى بعض التخصصات.
- تفعيل التحكيم الألكترونى لمعرفة آراء عدد أكبر من المتخصصين فى نفس المجال.
- زيادة دعم الحافز المادي الذي يحصل عليه المحكم العلمي.
- إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يتضمن قاعدة بيانات بجميع المحكمين _على إختلاف تخصصاتهم_ من الكليات المختلفة فى مصر وتحديثة بصفة دورية.
- إنشاء بنك للبحوث التربوية يستطيع الباحث الرجوع إليه عند إختيارالموضوع الذى سيبحث فيه.
- تنظيم دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية لتزويدهم بمهارات التعامل مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة.

ولاشك أن هذه المتطلبات اللازمة لمواجهة مشكلات التحكيم العلمى الألكترونى؛ لاتكتمل بدون تحديد الأليات اللازمة لتفعيل التحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية حتى يمكن بلورة الصورة المستقبلية المرغوبة في إحداث نقلة نوعية للممارسات التحكيمية للبحوث

العلمية فى كليات التربية بالجامعات المصرية، وهى تنطوى على ثلاث مراحل لكل منها متطلباتهاهى:

❖ **مرحلة الإعداد والتمهيد لتفعيل التحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية:**

- مشاركة السادة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بأقسامها المختلفة في صياغة الرؤية المستقبلية للتحول إلى ألكترونية عملية التحكيم العلمى للرسائل والبحوث العلمية.
- ترجمة هذه الرؤى المستقبلية إلى سياسات وإجراءات وخطط وبرامج.
- مشاركة المسئولون عن الدراسات العليا بكليات التربية بالجامعات المصرية فى تحديد الخطوات والإجراءات اللازمة للتحول الألكترونى لعملية التحكيم العلمى للرسائل والبحوث العلمية.
- تهيئة بيئة وثقافة تنظيمية وتشريعية داعمة للتغيير والتطوير،من أجل التحول إلى عملية التحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية التربوية.
- نشرثقافة التحكيم العلمى الألكترونى للرسائل والبحوث العلمية فى كليات التربية بالجامعات المصرية وأهمية الإستفادة من مزاياه كآلية لتجويد المنتج البحثى التربوى.
- نشرثقافة التغييروالتطوير التقني لجميع مراحل عملية التحكيم العلمى للرسائل والبحوث العلمية.
- نشرالمعرفة التكنولوجية، وتعزيز الإتجاهات الإيجابية لإستخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها في عملية التحكيم العلمى.
- تخصيص الموارد المادية والمالية اللازمة، وتوفيرها بالكميات المطلوبة وفي الوقت المناسب.
- الإستعانة بالخبراء المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات والبرمجة لتقديم الدعم الفنى والتقنى والبرامجى للتحول إلى التحكيم العلمى الألكترونى.
- توفير الكوادر البشرية المتميزة من ذوي الخبرة بالتخطيط والإدارةالإستراتيجية اللازمة لتشكيل فريق تنفيذي لعملية التحول إلى التحكيم العلمى الألكترونى، لتدريبهم على آليات التنفيذ وفق الأساليب التكنولوجية الحديثة.
- توفير البنية التقنية اللازمة للتحول إلى التحكيم العلمى الألكترونى.
- تحديث الهياكل التنظيمية لتصبح مرنة؛ تستوعب التحول الألكترونى لعملية التحكيم العلمى وما يتبعه من المرافق والخدمات والصيانة والتحديثات اللازمة.
- إنشاء جهاز إداري يدعم تنفيذ عملية التحول الألكترونى لعملية التحكيم العلمى، ويشجعه ويشارك فيه، ويتجنب البيروقراطية والروتين المعوق لعملية التنفيذ، ويتبنى التشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية والتنظيمية الميسرة.

- توفير نظم الرقابة، ونظم توفير الطاقة والإستهلاك وغيرها من النظم التقنية المتقدمة اللازمة لإدارة عملية التحكيم العلمى الأألكترونى.
- إنشاء وحدة للتنسيق والتعاون بين الأطراف المختصة بإدارة وتنفيذ ومتابعة عملية التحول الألكترونى لعملية التحكيم العلمى والأطراف المستفيدة من أجل الوفاء بالإلتزامات المطلوبة لنجاح التنفيذ.
- إنشاء وحدة لإستثمار وتسويق البحوث العلمية التربوية تقوم بتسويق هذه البحوث للمستفيدين من المؤسسات المجتمعية والهيئات والشركات العامة والخاصة فى كافة قطاعات الدولة، مع إنشاء قنوات فعالة للإتصال بهم من أجل الترويج لهذه البحوث وتحقيق الإفادة الحقيقية منها على أرض الواقع بما ينعكس بدوره على الروح المعنوية البحثية لدى الجامعات من جراء جنى ثمرة بحوث إستفادت منها البشرية.
- وضع دليل إرشادى للضوابط والإجراءات التى تحكم عملية التحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية التربوية يمكن للباحثين والمشرفين والمحكمين الرجوع إليه.
- تجهيز قاعات المناقشة بالأجهزة اللازمة لإجراء المناقشات العلمية أون لاين على غرار مؤتمرات الفيديو كونفرانس مثلاً.
- إنشاء موقع خاص بالتحكيم العلمى على شبكة الإنترنت لكل كلية من كليات التربية بالجامعات المصرية.
- إشتراك وتسجيل أعضاء هيئة التدريس والباحثين بكليات التربية بهذا الموقع من خلال إنشاء حسابات لهم بإستخدام الإيميلات الخاصة بهم.
- توفير شبكة إنترنت قوية وزيادة نقاط الإتصال من خلال خادم(Server) مستقل خاص بكل كليات التربية بالجامعات المصرية.
- إنشاء شبكة معلومات وإتصالات قوية وقواعد بيانات ذكية تتضمن بيانات بجميع المحكمين _على إختلاف تخصصاتهم_ من الكليات المختلفة فى مصر وتحديثة بصفة دورية للإختيار من بينهم وفق آلية الترشيح المناسبة.
- توفير برامج التحكيم الألكترونى الحديثة وتعريبها بما يدعم اللغة العربية وتطويرها بما يتلائم وطبيعة الدراسات العربية.
- توفير برامج كشف السرقات والإنتحال العلمى ونسب الإقتباس وتعريبها بما يدعم اللغة العربية.

- تأسيس لجنة علمية من الخبراء في مجال التحكيم العلمي، تتولى وضع المعاييراللازمة التي يتم بناءًعليها التقييم والتحكيم للبحوث والرسائل العلمية، بالتعاون مع لجان الجودة الداخلية في الأقسام العلمية للكليات، مع الإستعانة بالمعاييرالمرجعية العالمية في ذلك.
- إنشاء قاعدة معلوماتية بكل كلية من كليات التربية عن المتخصصين ذوى الخبرة والكفاءة فى مجالاتهم المهنية والبحثية والسمعة الأخلاقية العالية والأمانة العلمية من الجامعات المحلية والعالمية للإستعانة بهم فى عملية التحكيم العلمى الألكترونى أوفى الإستشارات أوفى التدريب وإقامة ورش العمل مع تفعيل برامج الزمالة الداخلية والخارجية.
- إنشاء شبكة ألكترونية للرسائل والبحوث العلمية التربوية مشتركة بين الجامعات المصرية تمكن الباحثين والمشرفين والمحكمين العلمين من الإطلاع على ما تم مناقشته وما هو قيد البحث والدراسة؛ لمنع تكرارالموضوعات البحثية والسرقات العلمية مع تحديثها بإستمرار وحماية المعلومات بها.
- إنشاء قنوات إتصال إدارى فعالة تسمح بتفعيل الأنماط الإدارية الألكترونية وتيسرعملية تبادل المعلومات والبيانات بسهولة بين كليات التربية بالجامعات المصرية بجميع أقسامها، ووحداتها الإدارية المختلفة بما يدعم العلاقات الإنسانية والتنظيمية بين أعضاء المجتمع العلمى التربوى، مع السعى لتعزيز التعاون المشترك والفعال بين المؤسسات الحكومية والمجتمعية ذات العلاقة بكليات التربية.
- صياغة السياسات واللوائح والقيم الحاكمة لعملية التحكيم العلمى الألكترونى على مستوى المجلس الأعلى للجامعات ويتم إدراجها فى لائحة الدراسات العليا بكليات التربية بالجامعات المصرية فيما يتعلق بـــ:
- إحترام وحفظ الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين والمؤسسة الجامعية.
- الأمن المعلوماتي للبيانات في ضوء ميثاق أخلاقي وسياسات وتشريعات تحكم جميع التعاملات الجامعية.
- المساءلة والمحاسبية، والعدالة والمساواة والشفافية داخل المنظومة التربوية حول عملية التحكيم العلمى.
- الحرية الأكاديمية، وتحفيز المبادرة والتميزوالإبداع، والريادة والإبتكارفي البحث العلمي التربوى وخدمة المجتمع.

- إعداد ونشر ميثاق أخلاقي للتعامل مع التحول الألكترونى وتطبيقاته في البحث العلمي التربوى بالجامعة.
- أسس التشفير والحماية والخصوصية وحقوق الملكية وتحديد نسب الإقتباس المسموح بها فى البحوث العلمية التربوية.

❖ **مرحلة تفعيل التحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية:**

- عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس على برامج التحكيم العلمى الألكترونى.
- عقد دورات تدريبية وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للمحكمين غير المتمرسين لبناء القدرات التحكيمية لديهم، من خلال إعداد وتأهيل المحكم العلمي وفق القواعد والمعايير المطلوبة للإرتقاء بجودة البحث العلمي.
- عقد دورات تدريبة للمحكمين على برامج كشف الإنتحال والسرقات العلمية بعد تعريبها.
- عقد برامج محاكاة أولية لعملية التحكيم الألكترونى للرسائل والبحوث العلمية لاعضاء هيئة التدريس والباحثين بكليات التربية للوقوف على الأخطاء التى يمكن أن تحدث مع الممارسات الفعلية ومعالجتها والعمل على تلافى حدوثها مستقبلاً.
- تنظيم حلقات عمل وندوات في مجال التحكيم العلمي لمناقشة قضاياه، وتحدياته، والأساليب الواجب إتباعها للإرتقاء بمستوى الأداء التحكيمي لدى أطراف عملية التحكيم.
- عقد دورات تدريبية للكوادر البشرية وخاصة بالدراسات العليا بكليات التربية من أجل الارتقاء بمستوى الأداء الوظيفي لهم بالتدريب على أساسيات التحول الألكترونى وتطبيقاته وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تفعيل نظام الاشراف العلمى المشترك فى برامج الدراسات العليا بين الجامعات المصرية والجامعات العربية والجامعات العالمية لتجويد البحث العلمى التربوى.

❖ **مرحلة الدعم والتقويم للتحكيم العلمى الألكترونى للبحوث العلمية فى كليات التربية:**

- دعم توطين وإستيعاب التكنولوجيا وتحديثها وتمكينها، وصيانتها في بيئة المؤسسات التربوية بالجامعة، والإستخدام الإيجابي لها في كافة مراحل عملية التحكيم العلمى وفق معايير وأخلاقيات البحث العلمى المتعارف عليها.

- تجويد نوعية الخدمات التحكيمية لكافة أطراف عملية التحكيم العلمى؛ محكمين، مشرفين وباحثين.
- التوسع والنموالتبادل المعرفي والثقافي من خلال الشراكة والتعاون فى مجالات التحكيم العلمى مع الجامعات العالمية والعربية.
- وضع معايير لتقديم حوافز مادية مجزية للمحكمين مع الأخذ فى الإعتبار حجم الرسالة أوالبحث وندرة التخصص والجهد المبذول فى عملية التحكيم مع تكريم وتقديرالمتميزين منهم.
- تشجيع الإبداع، والتميزالبحثي التربوى وتطوير نظم وبيئة البحث العلمي الألكترونى والدولي وأساليب تحكيمة.
- دعم وسائل التواصل الإجتماعي في عميلة الإتصال والتواصل العلمي بين الباحثين والمشرفين والمحكمين.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية

١) إبراهيم،خالد ممدوح (٢٠٠٨). **التحكيم الألكترونى في عقود التجارة الدولية**. دارالفكرالجامعي.الإسكندرية

٢) البقعاوى، صالح بن سليمان(٢٠١٤). بعض أخلاقيات محكمي البحث العلمي من منظور التربية الإسلامية.**مجلة التربية**. جامعة الازهر. المجلد(٢). العدد(١٥٩) يوليو.

٣)الجرف، ريما سعد (٢٠٠٨). تحكيم الرسائل الجامعية: مشكلات وحلول مقترحة. ندوة"التحكيم العلمى. أحكام موضوعيةأم رؤى ذاتية. جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض٧-٨. يناير.متاح على:=http://www.alagidah.com/vb/showthread.php?t

٤) الحايس، عبد الوهاب جودة (٢٠١١). أهداف عملية التحكيم العلمي للبحوث وفوائدها للارتقاء بجودة المعرفة العلمية. **المدونه الألكترونية**. إسترجع فى ٢٠١٨/٧/٣٠.متاح على http://elhyes-abdelwahab.blogspot.com/2011/01/blog-post.html:

٥) الحربى،حياة بنت محمد (٢٠٠٦). مشكلات تحكيم ومناقشة الرسائل الجامعية واقعها وحلولها المقترحة فى ضوء منهجية الجودة الشاملة، **مجلة السعودية للتعليم العالى**. وزارة التعليم العالى بالسعودية . مجلد (٢).العدد(٥) ابريل.

٦) حسن، صلاح عبد الله محمد (٢٠٠٩). إطار مقترح لتحكيم الرسائل العلمية في المجالات التربوية في مصر، **مجلة دراسات في التعليم العالي**. جامعة اسيوط . المجلد(١).العدد(١٠) يوليو.

٧) الشهرانى، عامرعبدالله(٢٠٠٨).مشكلات التحكيم العلمى للبحوث والدراسات العلمية. **ندوة التحكيم العلمى. أحكام موضوعيةأم رؤى ذاتية.** جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض٧-٨ يناير.

٨)الشيخلى، عبد القادر (٢٠٠٨). قواعد تحكيم البحث العلمى، ندوة التحكيم العلمى: **أحكام موضوعيةأم رؤى ذاتية.** جامعة الإمام محمدبن سعود الإسلامية. الرياض٧-٨ يناير.

٩) الصعيدى، عبدالله (٢٠٠٧).التعليم والتنمية بعض المؤشرات المتعلقة بالكلفة والعائد. **المؤتمر السنوى الثانى التخطيط الإستراتيجى لنظم التعليم المفتوح والألكترونى إطار للتميز.** مركز التعليم المفتوح. جامعة عين شمس. ٢٧-٢٨مايو.

١٠) الطيار، عبد الله بن محمد(٢٠١٤). تحكيم الأبحاث العلمية معاييره . ضوابطه . أخلاقياته . مشكلاته ، **لقاء مع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية.** الزلفي. جامعة المجمعة. السعودية. ١٦ يوليو.

١١) عبدالجواد، سامح زينهم (٢٠٠٨). إتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها نحوأنماط تحكيم الأبحاث الأكاديمية: دراسة ميدانية. **مجلة كلية الآداب.** جامعة بنها المجلد(٢). العدد(١٩). يوليو. إسترجعت فى ٢٠١٨/٣/١٢. متاح على: http://search.mandumah.com/Record/424060

١٢) الغانم، هند بنت عبد الرحمن(٢٠٠٨). واقع تحكيم الرسائل العلمية في علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية. دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين. إسترجع فى٢٠١٨/٨/١. متاح على:http://search.mandumah.com/Record/42446

١٣) المنصورى، كمال(٢٠١٧). ضوابط ومعايير تحكيم البحوث والرسائل الجامعية. **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال.** جامعة بسكرة.العدد(٣٠).إسترجعت فى ٢٠١٨/٧/١٢. متاح على:
http://revues.univ-biskra.dz/index.php/LFBM/article/download/3054/2727

١٤) المهدى، مجدى صلاح(٢٠١٢).التوثيق فى البحث التربوى. قضايا وإشكاليات.دار الكتب.المنصورة.

١٥) النجيحى،محمد لبيب(١٩٩٢).مقدمة فى فلسفة التربية. دار النهضة العربية. القاهرة.

١٦) يوسف، مصطفي أحمد الحاج(٢٠١٥).إجراءات التحكيم الألكترونى وتنفيذ قراراته. جامعة الإمام المهد. **مجلة جامعة بخت الرضا العلمية.** العدد الرابع عشر. مارس.

المراجع الأجنبية

١٧) Black, E. W. (2008). Wikipedia and academic peer review: Wikipedia as a recognised medium for scholarly publication?. Online InformationReview,32(1).Retrievedin3/10/2020AvailableAt: http://www.emeraldinsight.com/doi/abs/10.1108/14684520810865994

١٨)Canada:Electronic Commerce Law (1999).Uniform Electronic Commerce Act Annotated - ULCC. Retrieved in 3/10/2019 . available At:https://www.ulcc.ca/en/1999-winnipeg-mb/359-civil-section-documents/1138-1999-electronic-commerce-act-annotated

19) Irene ,Hames (2014). Peer review at the beginning of the 21st century. Science Editing, . Retrieved in 1/2/2021 . available At http:// .org/journal/view.php?doi=10.6087/kcse.

٢٠) Mulligan A, Hall L, Raphael A, (2012) Peer review in a changing world: Aninternational study measuring the attitudes of researchers Journal of the American Society for Information Science and Technology Vol 64,1

٢١) Mulligan A, 2013 The Peer Review Landscape: What do Researchers Think,presentation to ALPSP seminar on the Future of Peer Review. November2013.Retrievedin2/7/2019.Availableat: http://www.alpsp.org/Ebusiness/Libraries/1311FPR_Media/1311FPR_Adrian_Mulligan_Presentation.sflb.ashx?download=tru

٢٢) Mullins Gerry, Kiley Margaret(2002). It's a PhD, not a Nobel Prize': How experienced examiners assess research theses .Studies in Higher Education Volume 27, No. 4,

٢٣)Rebernig,CA (2018). Reviewing the review process: Investigation ofresearchers' opinions on different methods of peerreview. Master's Thesis In Library And Information Science.Faculty Of Librarianship, Information, Education And It.University of Boras. Sweden. Retrievedin1/7/2019.AvailableAt:http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1231764/fulltext01.pdf

٢٤)Rowland, F. (2002). The peer review process. A Report to the JISC Scholarly Communications Group. Retrieved in 1/6/2019 . available At: http://www.jisc.ac.uk/uploaded_documents/rowland.pdf

٢٥)The British Academy (2007). Peer Review: the challenges for the humanities and social sciences. A British Academy Report. London. The Academy. p. 48

٢٦)Ware, Mark (2018). Peer Review: An Introduction and Guide. What is it? How does it work? What about misconduct? Is there an alternative? p27.AvailableAt:http://publishingresearchconsortium.com/index.php/122-prc-

guides/prc-guide-peer-review/prc-guide-peer-review-executive-summary/156-executive-summary